الحزب الوطنى الديمقراطى

الأمانة العامة

لجنة الشئون الإقتصادية والمالية

لقاء العمل السنوي الخامس

موضوع الحوار

الرؤية المستقبلية لمنظومة العمل الوطنى

الإطار الفكري ـ وبرامج التنفيذ

١٦ – ١٧ يناير ١٩٩٦

المتغيرات الإقليمية والدولية وكفاءة التشغيل الاقتصادى

إدارة التفاعل مع مشروعات التعاون الإقليمى رؤية استطلاعية

ورقة مقدمة من

د/ سيد عليوه

فهرس المحتويات

أولاً : المقدمة
ثانياً : إدارة التفاعل مع مشروعات التعاون الاقليمي
الأفق الاول : مشروعات التعاون الإقليمي
أولاً : التعاون الغربى – العربي
ثانياً : التعاون الاسلامى – الرابطة الاسلامية
ثالثاً : التعاون المتوسطي
رابعاً : المشروع الشرقى أوسطي
خامساً : المشاركة الأوربية
سادساً : التعاون الابريكي
الأفق الثانى : نماذج تنظيم أزمة الدولة
أولاً : نموذج القطار الواقف
ثانياً : نموذج السفينة الجانحة
ثالثاً : نموذج الطائرة المخطوفة
ثالثاً : خلاصة : سيناريوهات ادارة التفاعل مع مشروعات التعاون الاقليمي
أولاً : منهج الادارة الاستراتيجية
ثانياً : منهج ادارة الازمة
ثالثاً : منهج ادارة الكيف
رابعاً : قائمة المراجع

مقدمة

تتنازع المنطقة العربية أصراهم المناطق الإستراتيجية فى المعمورة وفقا لمخططات القوى الفاعلة فى القطاع الدولى ستة فى مشروعات التعاون الإقليمى التى تتسم بالمرواغة حيث يسعى كل منها الى محاولة تخذير روابط التعاون مع هذا القلب الإستراتيجى لكل هذه المشروعات الإقليمى والتى بدونها لن ينجح أى مشوع فى الإستمرار وهذه المشروعات تأخذ شكل دوائر منها الدائرة العربية الإسلامية ، المتوسطة الشرق أوسطية الأوربية ، الأميريكية وتعد الاولى دئرة الإنطلاق التى تتقاطع معها باقى المشروعات الإقليمية فى نقطة ما .

وحتى يمكن للدولة جنى ثمار الدخول فى مثل هذه المشروعات الإقليمية التعاونية عليها أن تواجه أزمة هيكلية

يمثلها ذلك الموقف المحرج ثنائى الأربعاء الذى يجب على الوحدة الدولية أن تواجهه وهو يمثل فى أزمة داخلية ترتبط بإعادة هيكلية أو تنظيم جهاز الدولة الداخلى فى ناحية ومحاولة التكيف من تغيرات السياسته الدولية العاصفة من ناحية ثانية .

وبالخروج فى هذا الموقف الشائك يكون أمام الدولة فى إدارتها لعملية التفاعل مع مشروعات التعاون الإقليمى المراوعة الإختيار بين منهج من مناهج ثلاث لإدارة التعاون الإقليمى وهى : الإدارة الإستراتيجية ، إدارة الأزمة ، إدارة التكيف علما بأن كل منها له مزاياه ومخاطره

الأفق الأول : مشروعات التعاون الاقليمي

تعد المنطقة العربية هى المركز أو الهدف التى تسعى كل مشوعات التعاون المقترحة إقليميا أن تجعلها طرفاً فيه – باعتبار هذا الامتداد الاقليمى العربى يتمتع بأهمية استراتيجية مؤثرة – بالسلب أو الايجاب – على القوى القائدة المقترحة لكل مشروع.

وهذه المشروعات الاقليمية الست المتنافسة حسب تسلسلها الزمين على النحو التالى .

اولاً العاون العربى – العربى Progect of Arabian - co - operatian

يعد من أهم المشروعات الت تمتلك مقومات النجاح والاستُمرار لما يتمتع به من مقومات مادية ومعنوية . لكن المعضلة التى تعيق انجاز هذا المشروع أن الامة العربية سبق وان دهنت إرادتها السياسية فى عصر الحرب الباردة بحركة بندول التنافس بين الدولتين العظميين ، واليوم نخشى وان يرهن العرب ثرواتهم واستثماراتهم لدى صانعى القرارات السياسية المراوغة بالحكومات الغربية التى ترعض وراء مصالحها الانانية ، وفى ظل تحكم اللوبى الصهيونى فى عملية صنع القرار الغربى لما لهم من تأثير كبيرا على توجهات عملية الاقتراع العام فى الغرب .

ويحاول أصحاب المصالح الانانية الغربية استثمار ثلاث عوامل أدت الى مبالغة الديمقراطيات الغربية فى توقع الاخطار السياسية المتوقعة للاستثمارات العربية وهى .

١ – العالمية الجديدة Neo - Globalism والتى تتحدث عن عالم بلا حدود يسعى فيه الغرب الصناعى الديمقراطى الى الازدهار على حساب شعوب الجنوب مهما كان الثمن .

٢ – ثورة المعلومات The Reualution of in Formation واليت نقلت السلطة من حائزى الملايين الى حائزى المعرفة وهم يتركزون فى الغرب . ورغم حرب الثقافات والدعوة للتسامح ومواجهة التفرقة العنصرية إلا أن هذا الم يمنع الغرب من التفتيش فى كيفية استقلال ثروات بلدان الجنوب .

٣ – اعادة تدوير الاستثمارات العربية The Re returning of Arab iniuestement عبر مشروعات امهابة الفارغة كصفقات شراء السلاح المتقادم وعقود الصيانة وضريبة الكربون على صادرات النفط العربية للخارج

لكن هذا لايجب أن يساهم فى سيارة الرؤية التشاؤمية تجاه المشروع لعربى العربى الذى مجموعة فى الجهود لرفعة الى الامام عبر سلسلة من مواثيق التعاون العربى العربى .

١ – ميثاق العمل الاقتصادى العربي

٢ – استرايتجية العمل الاقتصادى العربى المشترك

٣ – الخطة الخمسية الاولي

٤ – مشروعات عصر التنمية للدول العربية الاقل نمو

٥ – الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤس الاموال العربية فى البلدان العربية

٦ – اتفاقية تسيير وتنمية التيارك التجارى بين الدول العربية

٧ – الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية .

ثانياً : التعاون الاسلامى – الرابطة الاسلامية –

فعلى الرغم ان التعداد الكانى للدول الاسلامية البالغ تعدادها ٤٦ دولة اعضاء منظمة المؤتمر الدولى الاسلامى يأتى فى المرتبة الثانية بعد الصين كأكبر ثانى تجميع سكانى فضلاً عن الرابطة الدينية والثقافية إلا أن عوامل التخلف والفرقة تفوق مقومات التكامل لاعضاء الرابطة التى يمكن تحديد اسباب إصليتها بالوهن الى:

١ – مظاهر التخلف السياسى والاقتصادى ومن ثم الاجتماعى التى تغرق العديد من لدول الاسلامية

٢ – اكتمال بناء الدولة فى بعض الدول كمصر والعراق ورهنه فى دول أخرى حديثة النشأة قامت مع بداية النصف الثانى من القرن العشرين كبعض دول الخليج

٤ – تباين نظم الحكم ما بين عسكرية وحديثة يصعب معها ايجاد خطاب تحاورى يستوعبه الكافة.

وبناءً عليه صار مفهوم العالم الاسلامى هلامياً غير محدد . ولكن هذا لايجب ان يعمق من النظرة التشاؤمية بل يمكن للعالم الاسلامى ان يسير بخطوات ايجابية التكامل عيل أن يستند هذا على مقومات أربع هى :

١ – النطاق : الذى يشكل الوطن العربى نواته ويخلع عليه لفته ويلعب دوراً اساسياً فى تكوينة جنباً الى جنب مع أدوار متفاوته الاهمية لدول أخرى مثل بالشهان وتركيا ونيجيريا واندونيسيا .

٢ – المجال : والذى يعبر عن مجمل المظاهر السلوكية بين مختلف الفاعلين الوحدات .

٣ – المدى : ويشير الى المنافع المتبادلة التى تمثل قوة دفع أساسية لتطوير المزيد من آليات التكامل .

٤ – التماثل الحضارى : ويجسد الشق التراثى المستقر فى التاريخ كما يعبر عن الشق المستقبلى الذى يمثل التوق إلى إحياء دولة الخلافة عى أن تكون عاصمتها الروحية مكة وتتضمن مجلساً للشورى وأجهزة حكومية ومجلس للدفاع العسكرى على طريق الدولة الاسلامية التى هى فى حاجة الى.

١ – التوسع فى بناء المؤسسات

٢ – الالتزام العقائدى بتطبيق نظام اسلامى صارم للجزاءات والحسنات لمواجهة الفساد.

٣ – الاعتماد على الذات – الامة الاسلامية – يتوافر الارادة القومية اللازمة لاستغلال الامكانات ورغم كل هذا يبدو ان هذا المشروع تقيقر الى مقومات النظام الاقليمى لافتقاره الى التجاور الجغرافى ، والى كشافة التفاعلات وغياب اهم عنصر عنه وهوعنصر القبول الدولى

ثالثاً : التعاون المتوسطى

يتمتع هذا المشروع بجذور تضرب باطرافها فى أعماق التاريخ منذ عصر الامبراطوريات القديمة . لكن فى العصر الحديث تم تسطير خطوطه الاولى فى ارهاصات الحوار العربى الأوربى والذى بدأ فى بداية السبعنات وتوقف لفترة ثم جاءا شئناقه مع مطلع العصر التاسع فى القرن العشرين لاعتبارات :

١ – التحولات الجذرية المتلاحقة التى شهدتها اوربا الشرقية ١٩٨٩

٢ – اللقاء التاريخى فى مالطة بين الرئيسين الاميريكى والسوفياتى واتفاقهما على حسم العديد من الصراعات الاقليمية الساخنة بأقل نفقات ممكنة .

٣ – حدوث العديد من التغيرات على الساحة العربية أهمها إسدال الستار على الحرب الإيرانية العراقية ، وقيام ظاهرة التكتلات الاقتصادية العربية كمجلس التعاون الخليجى والاتحادالمغاربى ، ومجلس التعاون العربى – الذى إنهار بغزو العراق للكويت – ورفض الشعب الفلسطينى الاحتلال الاسرائيلى – وقوة الدفع الاميريكية لعملية السلام فى الشرق الاوسط معبر مؤتمر مدريد اكتوبر ١٩٩١ واتفاقات السلام مع اسرائيل التى ابرمتها فلسطين والاردن معبر مصر .

٤ – الحوار المتوسطى بدأ ويشهر محاولات حيثته لايجاد صياغة مؤسسيه تجمع دوله عبر عدد من الاليات كان فى مقدمتها الاجتماعات الثنائية اليت تطورت الى مستوى المؤتمرات التى كان ابرزها الاسكندرية ١٩٩٣ وباريس ١٩٩٥ ، مؤتمر برشلونة الاوربى المتوسطى نوفمبر ١٩٩٥ .

رابعاً : التعاون الشرق أوسطي

يتضح من حجم وكثافة وقوعية التفاعلات اضطراب العلاقات العربية – العربية وضعف مناعة وحداتها من جانب وتحسن الوضع النسبى لبعض الدول الشرق أوسطية فى جانب آخر وإختراق النظام الإقليمى العربى عبر مظاهر متعددة قادتها دول شرق أوسطية هى : الدخول فى مفارضات السلام مع اسرائيل ، الاحتلال الايرانى لبعض الجزر الخليجية ، وتواتر الانتهاك الإيرانى والتركى لسيادة العراق فضلاً عن مؤتمرى قمة الدار البيضاء ١٩٩٤ وعمان ١٩٩٥ الاقتصاديين .

ولذا بعد ان سفرت النوايا بدعم المشروع الشرق الأوسطى ودفعه لأرض الواقع تعددت الرؤى حوله ما بين :

١ – شرق أوسطى أميريكى : بربط إنفرادها بالمنطقة فى محاولة لإستغلال الموارد والاستراتيجية ويأتى على

راسها الإنتاج والمخزون النفطى مع توفير الحماية والأمن لحليفها الإستراتيجى إسرائيلى .

٢ – شرق أوسط إسرائيلى : وتسعى فى إطاره إلى إقامة دويلات عربية على أساس طائفى كما فى حال لبنان وسوريا والعراق وغيرها من الدول المتعددة المذاهب والديانات ولاقوميات بحيث مزدهر إسرائيل إقتصاديا وتصميد ومهمية عسكريا على المنطقة.

٣ – شرق أوسط أوروبى: بحيث يصبح ساحة خلفية لحوض البحر المتوسط ويجد شركاؤنا الأوروبيون لدينا المواد الخام والبترول والأموال المكدسة والأسواق الشاسعة مهرب لتسريب الصناعة الملوثة للبيئة رغم وجود شركاء غربيين متعاطفون معنا كفرنسا وإيطاليا وأسبانيا إلا أن القرار الأوروبى سيظل متأثراً بالقوى الحاكمة غرب القارة.

٤ـ شرق أوسط إسلامى: ويتسع ليشمل تركيا وإيران وجمهوريات أسيا الوسطى الإسلامية والذى يشهد صراعاً حادا بين تركيا وإيران للسيطرة على الجمهوريات الإسلامية.

٥ـ شرق أوسط أفريقي: بمعنى الوشائج الإستراتيچية والثقافية بين القارة السمراء والوطن العربى والتى يجرى تقويتها عبر حوض النيل، والبحر الأحمر، والقرن الافريقي، ودول المغرب العربى التى تقطن شمال القارة الأفريقية.

٦ـ لكن الأهم هو شرق أوسط عربى: يرتكز على النظام الإقليمى العربى القديم وقوم على أسس قوامها تحقيق التكامل بين الأمن والتنمية، الموارد الطبيعية والموارد البشرية وإحلال علاقات حسن الجوار بدل النزاع المسلح بين الشركاء الاقليميين وصولاً إلى صورة من صور الإتحادات الفيدرالية المرنة التى تجعل من العرب فى مصاف الكيانات الاقتصادية العملاقة.

وبعد تعدد هذه الرؤى يأتى التخوف من الرؤية الإسرائيلية التى تسعى لإستنزاف ثروات المنطقة والتى وضحت نواياها عبر قمتى الدار البيضاء ١٩٩٤، وعمان ١٩٩٥ الإقتصاديتين حيث تضمنت الوثيقة الإسرائيلية للتعاون الإقتصادى ١٩٩٥ حوالى ١٠ قطاعات تغطى ١٦٢ مشروعاً بتكلفة ٢٥ مليار وتقدم إسرائيل نفسها كمصدر للخبرة الفنية، ويتم التعاون على أساس رباعى يضم إسرائيل ومصر والأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية، فى ميادين أربع استراتيجية هي: نزع السلام أو المياه، النقل والإتصال، السياحة

خامساً : التعاون الأوروبى: تعد الجماعة الأوروبية أهم شريك تجارى للوطن العربى فقد بلغت الصادرات العربية للجماعة أعوام ٨٥ ـ ٨٦ ـ ١٩٨٧ على الترتيب ٤٣٤٣٧ ـ ٣٢٤٥٤ ـ ٣٥٨٧١ مليون دولار وتعد السعودية والجزائر والعراق والكويت ومصر والمغرب بالترتيب أهم الدول المصدرة للجماعة من ناحية وقد بلغت الواردات من المصدر الأوروبى فى نفس الفترة نحو ٤٠٤٣٠ ـ ٣٨٠٨٧ ـ ٣٧٦٢٤ مليون دولار وتعد السعودية والجزائر ومصر والامارات وليبيا والمغرب أهم الأقطار العربية المستوردة من الجماعة.

لكن بعد الوحدة الأوروبية وبالتصديق على معاهدة ماستريخيت تبدلت الأحوال بفرض نظام جمركى موحد

من قبل دول الإتحاد الأوروبى الأوسط التى بقيت مصالحه فى المنقطة العربية تكمن في:

١ـ تعتقد الجماعة الأوروبية أن سلامتها وإزدهاراها وقدرتها على أداء دور فعال فى القطاع العالمى الجديد يرتبط عضويا بمنطقة الشرق الأوسط والبحر المتوسط وعدم الإستقرار فى هذه المنطقة يترتب عليه عضويا خلخلة الإستقرار العام الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والنفسى داخل أوروبا.

٢ـ إستقرار الأوضاع فى العالم العربى يمكن أوروبا من إستمرار الحصول على النفط العربى الذى يمثل ٦٢٪ من جملة الإحتياطى العالمي.

٣ـ إستقرار الأوضاع العربية سيؤثر بالإيجاب على إستقرار آفاق التبادل التجارى العربية الأوروبية حيث تحتل منطقة الخليج المرتبة الثانية لسوق الصادرات الأوروبية.

٤ـ إستقرار المنطقة الشرق أوسطية والبحر متوسطية والعريقة سيضمن بقاء الأقدام الأوروبية فيها لأن هناك علاقة إرتباطية إيجابية بين إرتفاع درجة عدم الإستقرار فى المنطقة وتزايد درجة الهيمنة النفوذ / الأمريكية على المنطقة. خاصة وأن هذه تعد بمثابة الفناء الخلفى الاستراتيجى للقارة الأوروبية ولذا عملت أوروبا على دعم علاقات التعاون مع المنطقة عبر مسارين أحدهما الأوروبى والذى أخذ صور المشاركة مع بعض دول المنطقة كمصر والمغرب وغيرها ودعم المسار المتوسطى والذى تبللور فى قمة برشلونة ١٩٩٥ والذى لوحت فيه أوربا بورقة المساعدات التى قدمتها لدول جنوب المتوسط بمبلغ تحدد بـ ٣٠ بليون فرنك فرنسى فى ظل التروى الإقتصادى الأمريكى وتقليل المساعدات الأمريكية لدول المنطقة فى إشارة واضحة بإنفلات زمام السيطرة الأمريكية على أوربا التى تعمدت تجاهل دعوتها لحضور قمة برشلونة الأوروبية المتوسطية.

سادساً: التعاون الأميريكي: تتحرك الإستراتيجية الأمريكية على مسارين إما الإنفراد بالمنطقة أو دعم أحد مشروعات التعاون المقترحة وخاصة الشرق أوسطى الذى ترفع لوائه مع إسرائيل أحد المحددات الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية وعبر الدعم الأمريكى للمشروع الشرق أوسطى خلال قمة الدار البيضاء ١٩٩٤، عمان ١٩٩٥ للتعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط والبحر المتوسط.

ويبدو أن المنطقة العربية من المناطق الإستراتيجية الساخنة للولايات المتحدة والتى تستقر فيها مصالح إستراتيجية أمريكية تتمثل في:

١ـ ضمان أمن الخليج من إجل ضمان إستمرار وصول النفط إليها

٢ـ الرقابة على التسلح حتى تنفرد بالحكم فى المنطقة حسبما تقتضى مصالحها

٣ـ التنمية الإقتصادية والتعاون الفنى حتى لايشعر شركاؤها فى المنطقة العربية بعملية الإستنزاف

٤ـ تسوية الصراع العربى الإسرائيلى ـ عبر رعاية عملية اسلام ـ حتى تضمن أمن وبقاء إسرائيل وتظل مستحوذة على ثقة والعرب والمصداقية أمامها.

ولهذا نجد أن هناك قبول عربى لدور أمريكى أكبر فى المنطقة

- والتى أكدتها رؤية الرئيس السادات من أن الولايات المتحدة هى الفاعل الأساسى الذى يملك ٩٩٪ من أوراق اللعبة فى المنطقة - للإعتبارات التالية:

١- دور الوساطة - فالرعاية - الذى تلقيه الولايات المتحدة فى عملية السلام بين العرب وإسرائيل

٢- نظرة العرب إلى الولايات المتحدة - نمط الحياة الأمريكية - خاصة المثقفين على أنه النموذج المثالى الواجب التطبيق.

٣- سيولة الأحداث فى النظام الدولى والذى تشير مظاهره - أحيانا - إلى التوجه نحو الأحادية القطبية فى يد الولايات المتحدة.

٤- إنكسار الإتحاد السوفياتى ومن ثم الدعم المادى والمعنوى الإستراتيجى الذى كان يقدمة للمنظومة العربية.

٥ - نجاح الولايات المتحدة فى حشد قواتها وقيادة قوات التحالف الدولى تحت لواء الشرعية الدولية لتحرير الكويت من الإحتلال العراقى فظهرت فى ثياب الصديق المخلص.

أما الأفق الثانى فيرتبط بـ : نماذج أزمة تنظيم الدولة:

فالدولة كمؤسسة تواجه تحدياً حقيقياً لما تتعرض له المنظومة الدولية من تحولات تطرح آثارها على المستوى الداخلى للدول.. ومن هذه التحديات:

١- تحدى تحديد نقطة التوازن فيما يتعلق بحدود وتدخلات الدولة ومجالاتها فى مختلف مناص الحياة نتيجة للرياح العالمية التى دفعت الدول لتبنى سياسات التحرير الإقتصادى والخصخصة.

٢- تحدى مدى قدرة الدولة على إستيعاب التناقضات الإجتماعية والثقافية والسياسية التى مكن أن تنجم عن الأخذ بالتوجه الليبرالي.

٣- تحدى رغبة الدولة فى الحفاظ على هيمنتها وجزء من قوتها بالدفاع عن حدودها وعدم التدخل فى شئونها الداخلية من الخارج والحفاظ على الحد الأدنى من شرعيتها بإشباع المطالب حتى لاتتعرض لحالات التمرد والعصيان.

والمشاكل العضال لاتحتاج بالضرورة إلا إلى حكومة ذكية ورشيقة غير بدينة قادرة على التكيف مع مناخ الأزمات وتطبيق إستراتيچية التطوير المستمر والتصحيح الذاتى ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق الفكر الإدارى القائم على الإبداع والإبتكار.

ويمكن أن نرصد على المسرح وجود ثلاث نماذج لأزمة الدولة كمؤسسة فى معظم دول العالم النامى من حيث معايير قدرة الدولة فاعليتها وهذه النماذج هي:

١- نموذج القطار الواقف: وتعبر عنه بعض الدول النامية ويأخذ خصائص أن الدولة بمثابة قطار واقف عن السير تماماً، لسبب أو لآخر كعطب أصاب بالماكينات، أو إصلاحات فى الخطوط، غياب السائق، ففى هذه الحالة يحتفظ القطار بكل مظاهر الحياة داخله من بيع وشراء وتعاملات لكن دون أن يحرز أى خطوة للأمام.

ومع ذلك يظل ركاب الدرجة الأولى مستمتعين بالجو المكيف المريح فى حين يتلظى ركاب الدرجتين الثانية والثالثة بنار الإنتظار.

وتعانى دولة القطار الواقف هنا أزمتى عدم الكفاية الإدارية، وسوء التوزيع الاقتصادي. فالقطار واقف مهما حاول البعض الجرى داخله!!. والفجوة الطبقية بين الدرجتين تتسع بسبب الجمود وعدم تداول الركاب لعربات القطار.

٢ـ نموذج السفينة الجانحة:

ويعبر عن حالة الدولة التى تعانى من أزمتى التكامل القومى والهوية الحضارية وهو موقف صعب يعبر عن تخبط السفينة بركابها بين نزعاتهم الداخلية وبين صخور بحر اللجى العاصف للسياسة الدولية وفشلهم فى الإجابة على السؤالين: من نحن وإلى أين نتجه؟

٣ـ نموذج الطائرة المخطوفة:

وهى حالة العديد من الدول المحكومة حكماً ديكتاتورياً حيث إغتصب السلطة مستبد مدنى أو جنرال عسكرى مما نتج عنه تفاقم لأزمتى الشرعية والمشاركة الأمر الذى جعل الدولة أشبه بالطائرة المخطوفة التى يسيطر عليها خاطفوها الإرهابيون دون أن تعرف لها هدفاً ولامستقراً وركابها يعيشون القلق تحت رحمة المسيطرين عليهم.

ونخلص إلى أن هذه النماذج الثلاث تعبر عن حالة الدولة غير الفعالة التى تتسم بخصائص ثلاث:ـ

١ـ ضعف القدرة على تحصيل الموارد

٢ـ سيادة حالة من السخط الجماهيرى وعدم الرضا الشعبي

٣ـ إدارة بيروقراطية فاسدة غير كفئة لاتحسن إستغلال الموارد ولاتحوز على الرضا الشعبي.

يتصدر بقاء وإستمرار الدولة ونظامها السياسى للحد الذى يدفع إلى حتمية مواجهة هذه المثالب والأزمات عن طريق الفكر الإدارى الجديد ـ إعادة هندسة المؤسسات ـ الذى يقدم حلولاً إنتظارية تقوم على أساس تفكيك جهاز الحكم بالتدريج مؤسسة مؤسسة يعد ثقل وإعادة تركيب كل منها على حدة فى منظومة تسمح بتسيير القطار أو تعويم السفينة أو هبوط الطائرة وصولا لحالة الدولة الفاعلة التى تتسم بخصائص:

القدرة على تحصيل الموارد، والحصول على الرضا الشعبي، وإدارة بيروقراطية كفئة قادرة على حسن إستغلال وتحصيل الموارد لتحوز على القبول الشعبي، بما يمنح النظام إمكانية عالية للإستجابة للمطالب/ المدخلات وبالتالى يولد قدرة عالية على الأنجاز ومن ثم البقاء والإستمرار.

بالطبع يلعب متغير الزمن دوراً هاماً فى تحديد أى هذه النماذج أفضلها أو أخطرها فالعبرة بطول الزمن الذى إذا طال فانه يؤدى إلى تهديدات فى التصميم.

إلا أنه يمكن القول بأن نموذج القطار الواقف ربما أقلها سوءً فكل الأمور تسير والمناظر محدودة أما السفينة الجانحة موضعها سيء حيث الصخور والعواصف والأمواج تحيط بها بينما الطائرة المخطوفة أكثرها تعرضا

للخطر والخطأ فيها هو خطأ مدمر ووحيد لأنه الأخير.

لكن المثير للتناقض أنه فى ظل أزمة الدولة كمؤسسة أنه فى نفس الوقت الذى تنسحب فيه الحكومة ظاهرياً فى مجالات العمل المباشر كالإقتصادية والإجتماعية نجدها تكدس سلطاتها الأمنية والإعلامية والنظامية لإستشعارها أن فقدان القوة الإقتصادية الإحتكارية سوف يزيد من تدهور مكانتها الإجتماعية ومن هنا إنتحلت الحكومة صفة الدولة رغم الفارق الكبير بينهما فالدولة: شعب وإقليم وحكومة بينما الأخيرة هى جهاز لإدارة شئون الأولى ولذا فنحن فى حاجة إلى إدارة على درجة عالية من المرونة لتواجه التغيرات المتوالية وتكون على درجة عالية فى الشد والتوازن بين غاية الدولة ودور الحكومة ولذا فالدول النامية فى حاجة إلى مثلث ثلاثى الأضلاع تمثله دولة حافية تدفع أخطار الإختراق الخارجى بصورها العديدة وحكومة حانية توفر الأمن والطمأنينة وتجانس النسيج الإجتماعى وشعوب واعية بمسئولياتها.

ثالثاً: خلاصة: سيناريونهات إدارة التعاون الإقليمي

على هذا النحو تواجهة الدولة مأزقاً مزدوجاً يقوم علي: أزمة داخلية تتبلور فى الحاجة إلى إعادة تنظيم جهاز الدولة من ناحية ومحاولة التكيف مع الأوضاع الخارجية المتقلبة من ناحية ثانية.

فمن تجربة السنوات الماضية نستطيع أن نرصد ثلاث من المناهج التى تسلكها الدول للتعامل مع هذا الموقف المحرج ثنائى الأبعاد وهذه السيناريوهات هي:

أولاً منهج الإدارة الإستراتيجية: يعد أقل المناهج المتبعة من حيث الفعالية والكفاءة لأنه يتسم بدرجة ملحوظة من الجمود والإستاتيكية مع الموقف إنطلاقا من أن الإستراتيجية خطة ترمى إلى إنجاز عدد من الأهداف وكسب المعارك فى وجه الخصوم من أن الإستراتيچية خطة ترمى إلى إنجاز عدد من الأهداف وكسب المعارك فى وجه الخصوم والمنافسين والقوى المناوئة فى ظل ظروف تتسم بالتغير والحركة.

هذه الأهداف التى يتوجه نحوها نشاط الفاعلين لابد وأن يتم تحديدها بدقة حيث يركز منهج الإدارة الإستراتيجية على كيفية حماية الأمن القومى للدولة من التهديدات الدولية والإقليمية المترصدة له. تعد دول العراق وسوريا وليبيا فى الوحدات الآخذة بهذه الإدارة الجامدة فى التعامل مع أزمة البعدين الداخلى والخارجي.

ثانياً: منهج إدارة الأزمة:

من الفاعلية والكفاءة فى التعامل مع هذا الموقف الصعب

والأزمة تعبير عن موقف مفاجىء يهدد القيم الأساسية للمجتمع وتفرض على صانع القرار أن يتخذ قرارات سريعة فى وقت قصير فى ظل حالة تتسم بتلبد السماء بالغيوم نتيجة وضعية اللاتقييد وبهذا يتشكل مثلث عناصر الأزمة من أضلاع ثلاث هي: التهديد المفاجيء، ضيق الوقت، نقص المعلومات وعدم التأكد.

وإدارة الأزمة يعنى به التلاعب بالعناصر المكونة لها والأطراف الداخلة فيها من أجل إتخاذ قرارات سريعة

فى مواجهة هذا الموقف الطارىء ثلاثى الأركان.

ويركز هذا المنهج على مواجهة المفاجآت ـ سلماً، حرباً ـ الناتجة من السياسات الدولية ومحاولة عبور وإجتياز هذه المفاجآت بأقل قدر من الخسائر لذا تهدف إدارة الأزمة إلى إنجاز هدفين كما رأى فريق ستاتفورد:

أولهما : تقليدى إيجابى يتعلق بتأمين الأهداف القومية

ثانياً: حركى يقوم على العمل على عدم خروج الموقف عن وضع السيطرة وتحوله إلى مرحلة التصعيد التى تقود إلى الحرب.

وتعبر كل من مصر وإسرائيل عن هذا النموذج الإدارة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

ثالثاً: إدارة التكيف: تعد من أكثر المناهج قدرة على إنجاز الفعالية والكفاءة وذلك لتأسيسه على قاعدتين هما:

أ- قاعدة التنظيم الديمقراطى والتى ترمى إلى البحث فى الجانب الإقتصادى للقرارات السياسية من منظور العائد والكلفة عبر القارنة بين ما تتكبده الدولة فى إقامة مشروع وتشغيله وصيانته من ناحية والعوائد التى تحصدها. وتساعد هذه القاعدة على الإرتقاء بمستوى الأداء الكلى وتوفير قنوات المشاركة الشرعية والمتعددة لصغار الفاعلين للمشاركة فى صنع مايؤثر عليهم مستقبلاً.

ب ـ قاعدة التصحيح الذاتى : ويقتصر لها القدرة على مواجهة الأخطاء السياسية الملالأ مقصاص توتر الرأى العام.

لذا تركز هذه الأوراق على إقتحام المسرح الدولى ونبذ سياسة العزلة حيث أن الموقف يجعلنا نختار ـ بمنطق الفكر الراديكالى ـ بين أمرين كلاهما مر إما التبعية أو التهميش، وإختيار الأول أفضل حيث يمكننا من المشاركة فى صياغة النظام العالمى وتحسين وضعنا فيه.

وتعد دول شرق أسيا الملقبة بالنمور الآسيوية ـ كوريا الجنوبية ـ سنجابورة ـ هونج كونج ـ ماليزيا بجانب تايوان وإندونيسيا نماذج حية نجحت فى التأقلم مع المتغير الخارجى بهدف مواكبة التغيرات العاصفة والمتلاحقة فى الوضع الكونى وحققت إنطلاقة إقتصادية مشهودة.

خلاصة القول: إننا لانرفض التعاون مع أى من هذه المشروعات على أن ندعم أواصر التعاون العربى العربى ونصقل الهوية والثقافة العربية لندخل فى تفاعل مع هذه المشروعات الإقليمية المراوغة من منطلق الندِّية والمنافسة وحتى لانقع أسرى لعلاقات الخضوع. كما أننا لانرفض التعامل مع الثقافات الأخرى ومنها الغربية ولكننا نرفض الأساليب القديمة فى معالجة ثقافات الغير بالقهر الفكر، والإذابة المتعمدة، والطمس المقصود، والإستعباد المرسوم، وغيرها فى آليات الصراع الثقافى التى لم تعد صالحة فنحن نعيش فى ظل عالم بلا حدود لابد من سيادة آليات التعايش المتكافيء فيه.

رابعاً قائمة المراجع: أولاً الكتب

١ ـ السيد عليوه، صنع القرار فى منظمات الإدارة العامة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧م.

٢ـ حمدى عبد الرحمن، الفساد السياسى فى أفريقيا، (القاهرة: دار القاريء العربي، ١٩٩٣م.

٣ـ سلوى شعراوى جمعة، «مستقبل العلاقات لعربية الأمريكية»، في: مصطفى كامل السيد، (محرر) حتى لاتنشب حرب عربية عربية أخري، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية(ط١، ١٩٩٣م.

٤ـ عباس رشدى العماري، إدارة الأزمة فى عالم متغير، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ١٩٩٣م.

٥ـ عبدالمنعم المشاط، نظرية الأمن القومى العربى المعاصر، (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٩).

٦ـ على الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسة العربية : الإتجاه نحو التعددية (جامعة القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤م).

٧ـ ودودة بدران، «العالم العربى وإمكانيات التأثير على الجماعة الأوروبية» في: مصطفى كامل السيد، (محرر)، حتى لاتنشب حرب عربية عربية أخري، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط١، ١٩٩٢).

ثانياً: الدوريات

١ـ أحمد السيد النجار، «العلاقات الإقتصادية بين العرب والجماعة الأوروبية : الواقع والإحتمالات بعد عام ١٩٩٢م. مجلة السياسة الدولية (القاهرة مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، السنة ٢٦، العدد ٩٠، يناير ١٩٩٠).

٢ـ جمال محمد علي، «أوربا الموحدة ومستقبل الحوار العربى الأوروبي» مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدرسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، السنة ٢٦، العدد ٩٩ يناير ١٩٩٠م).

٤ـ محمد السيد سعيد، «هياكل العمل العربى المشترك: تجاوز أزمة النظام العرب» مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية بالأهرام، السنة ٢٦ العدد ١٠٠، ابريل ١٩٩٠).

٥ـ هاله أبو بكر سعودي، «الولايات المتحدة وأوضاع العالم العربى فى أزمة الخليج حتى أبريل ١٩٩١» بحوث ودراسات عربية، (القاهرة: المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط، أغسطس ١٩٩١).

ثالثاً: المقالات:

١ـ أ.د السيد عليوه، «المخاطر السياسية والدولية على الإستثمارات العربة» الأهرام ٣٠ / ٥ / ١٩٩٥

٢ـ أ.د السيد عليوه، تساؤلات عربية : أى شرق أوسط جديد نريد؟ صوت الكويت ٢٧ / ٢ / ١٩٩٢

٣ـ أ.د السيد عليوه «العقل الإقتصادى لإسرائيل.. وكيف يخطط لمؤتمر عمان؟ الأهرام ١٨ / ١٠ / ١٩٩٥

٤ ـ أ.د السيد عليوه «حكومة الغد: إعادة هنسة مؤسسة الدولة» الأهرام ٢٧ / ٤ / ١٩٩٥

٥ـ أ.د السيد عليوه «إدارة الغد: دولة حامية، وحكومة حانية!» الأهرام ١٣ / ٣ / ١٩٩٥

٦ ـ أ.د السيد عليوه «حكومة الغد إدارة المؤتمرات الدولية الثقافات المتعددة» الأهرام ١٠ / ٩ / ١٩٩٥

٧ ـ طب المجدوب، «رؤية الإستراتيجية: الصراع التنافسى الشرق أوسطى والبحر متوسطى فى المسرح العربي»، الأهرام، ٣١ / ١٢ / ١٩٩٥